

## خادم العلم الشريف

د/ عيسى بن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري

الحمد لله يعز من يشاء ويذل من يشاء بيده الخير وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان من بعثه الله بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً وعلى آله الغر الميامين، وأصحابه، والتابعين رضي الله عنهم أجمعين. أما بعد،

فقد سبق لي منذ قرابة عام تحقيق وطبع القطعة المفقودة من مصنف الإمام عبد الرزاق الصنعاني، وقد قمت بالعناية بهذه القطعة حسب أصول التحقيق العلمي التي تعلمتها إبان دراساتي العليا بقسم الحديث بجامعة أم القرى وغيرها، ثم دفعت بها بعد ذلك للطباعة راجياً من الإخوة الباحثين إيداء النظر في العمل فإن العلم رحم بين أهله، وقد قال تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى .... الآية}، وقال صلى الله عليه وسلم: ((الدين النصيحة)).

ولذا كان عندي أمل - ولا زال - في التعاون على البر والتقوى وإيداء النصح في نطاق سماحة الأخلاق الإسلامية، مع كل طالب علم، إن شاء الله تعالى.

بيد أن جماعة من المتطرفين وهم في نظرنا على قسمين: متطرفون رغبة في الارتزاق وبسبب العمل والمجاورة، ومتطرفون

## الإغلاق

على المعترضين على الجزء المفقود من

مصنف عبد الرزاق



أصليون، وكلا القسمين ركب مركبًا بعيدًا عن النقد العلمي الصحيح، البعيد عن سر وسماحة الإسلام، وتحسين الظن بالمسلمين، فأخذوا يكبلون الذم لنا ولأصحابنا بشتى الطرق حتى اتهمونا بالعظائم والشناعات انتصارًا لأهوائهم ولحاجة في أنفسهم نسأل الله لنا ولهم العافية والسداد. وكان مركبهم بجدف بمجدا في الغل والحقد من ناحية، والخيانة والبهتان من ناحية أخرى، ونحن لا يخيفنا هذا ولا ذاك، وإنما نسعى في طريقنا الذي نعتقده صوابًا، رضي من رضي وسخط من سخط، والقافلة سائرة بإذن الله تعالى، والعاقبة للمتقين.

وقد حُبِرَت هذه الكلمات لكشف الحقائق ليعرف الصادق من الكاذب وينجلي للقارئ الكريم الواثق من المارق، كما أني لم أرد بهذا الرد مسaire المتطرف الحاسد أو الخائن الكاسد ولكن أردت بها تثبيت قلوب المحبين الصادقين حتى لا تتطلي عليهم مثل تلك الترهات ولا يلبس عليهم بزيغ العبارات فأبني خبرت المخالف لا يقتنع، وعن غيه لا يردع، وبغير هواه لا يقنع، ولا لنداء غيره يسمع، ولو كان حقا من النهار أسطع، إلا ما رحم الله فإنه على الخير بجمع.

وها أنا - بفضل الله تعالى - أتقدم لإخواني المحبين، وأعتذر عن التأخير بسبب مشاغلي الكثيرة، وأقول وبالله التوفيق:

لا شك أن من المعروف عند المشتغلين بالحديث الشريف أن مصنف عبد الرزاق الصنعاني، قد طبع ناقصًا قطعة من أوله وأخرى

من وسطه، وذكر هذا محققه الأول الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله تعالى، وقد بينته في التحقيق، وقد بحثت عن هذه القطعة في مظان وجودها بدور الكتب بمصر والمغرب واليمن وتركيا، ومصورات دور البحوث العلمية، وبعد جهد وعناء حصلت على مجلدين من مصنف عبد الرزاق، وفي المجلد الأول عثرت على القطعة المفقودة من المصنف وبيّنت في التحقيق أنها وردت إلى من بلاد ما وراء النهر، ولقد بقيت النسخة عندي عاما كاملا عرضتها على الكثير من أهل الاختصاص، فأبدوا رأيهم بثبوتها وأنها جديرة بالتحقيق وأبدت رأيي المذكور في مقدمتي للجزء المحقق من المصنف.

وتبعًا لذلك توجهت إلى المدينة المنورة والتقيت ببعض خبراء المخطوطات الذين كانوا يعملون بمكتبة عارف حكمت الحسيني فأخبروني بوجود خطوط مشابهة لخط المخطوط الذي بين يدي كتبت في القرن العاشر الهجري، وأوقفوني على عدد من تلك المخطوطات فاستبشرت خيرًا.

ثم سألت النقات من أهل العلم والفضل والخبرة من البلاد التي وردتنا منها المخطوطة عن نوعية ورق المخطوط فأخبروني بأن هذا الورق قد فقد منذ حوالي ثلاثمائة سنة على الأقل، وأخبروني بأن المخطوط الذي بين يدي منقول عن أصل قديم فطلبت الوصول إلى الأصل والحصول عليه أو على صورة منه، فعلمت أن الأصل قد في



الحروب التي وقعت ببلاد الأفغان أخيراً، عند ذلك عاودت سؤال أهل الاختصاص فاجمعوا على أن المخطوط درة يتيمة في بابها، ومن الأمانة إخراجها.

- وبناء على المعطيات السابقة والاستخارة والاستشارة عزمنا على تحقيق المخطوط ملاحظاً الأصول العلمية الآتية:

أ- جمع النسخ والمفاضلة بينها مع اعتبار المتقدمة تاريخياً من المؤلف والاعتماد على النسخة الأم والرمز لها والمقابلة مع بقية المخطوطات استنداً لما قد يقع في النسخة المعتمدة من نقص.

ب- البحث عن خط المؤلف.

ج- البحث عن مخطوطة كتبت في عصره وقرنت عليه.

د- أن تكون على النسخة سماعات.

هـ- أن تكون المخطوطة كتبت قريباً من عصر المؤلف.

و- وأن يرى في المخطوط آثار المقابلة كحل دائرة وبها نقطة.

لكن وجود هذه الشروط ليس مطرداً ولا إلزاماً، وإذا لم توجد تلك الشروط والحاجة ماسة إلى تلك المخطوطة اكتفى بالموجود، فإن ما لا يدرك كله لا يترك جله، تنزل لا لظهار ما كان الباب محتاجاً إليه كما هو الحال في الحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره وجرى العمل به دون إلزام الآخر به مع التحري المستمر لعدم مخالفة مقاصد الشريعة الغراء.

وكم من كتاب طبع على أصل واحد فقط بل وليس عليه سماعات، بل إنني لم أبتعد عن الحقيقة إذا قلت إن كثيراً من كتب السنة المشرفة وغيرها والتي طبعت في أوائل وأواسط القرن الرابع عشر بالمطبعة الأميرية بمصر لم تعرف أصولها.

وقد اتبعت الأصول العلمية في التحقيق ولست غرّاً في هذا الشأن، بل إن لي فيه صولات وجولات، واشتغلت به زمناً وتجلّى ذلك واضحاً في أعمالي العلمية فقد كانت رسالتي للماجستير تحقيق الجزء الخاص بسيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه من كتاب الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري، ورسالتي للدكتوراه كانت في تحقيق كتاب (( استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ذوي الشرف )) للحافظ السخاوي، إضافة إلى الكتب والبحوث العلمية المحكمة والمقدم لها من كبار أهل العلم ككتاب لباب النقول في طهارة العطور الممزوجة بالكحول والذي اعتمد من قبل مجمع الفقه الإسلامي، وكتاب التأمل في حقيقة التوسل، وكتاب العقيدة والعديد من البحوث والمؤلفات.

وقدّم للعمل المذكور أخي الدكتور محمود سعيد ممدوح، وتقديمه كان للعمل فقط، وليس لمفرداته ولكل رأيه ونظره.

وبعد إخراج هذا العمل بقرابة شهرين فوجئت بضجة من المخالفين امتلأت بها مواقع (الانترنت) حول الكتاب، بأعتراض ونقد



مقرونين بقاموس من الشئانم والسباب والدعاوى الباطلة علي وعلى المقدم للعمل، وقد تجاوزت كل ذلك وفوضته إلى الله تعالى وخرجت من كلام المعترض بأمرين اثنين لهما تعلق بالعلم أجيبه عليهما بإذن الله:

الأمر الأول: زعمه أن النسخة مزورة.

الأمر الثاني: ادعاؤه أن أسانيد القطعة مركبة.

أما الأمر الأول: زعمه أن أسانيد النسخة مزورة.

فجوابه أخي القارئ: إن المعترض قد بلغ غاية قصوى من البعد والشطط فادعي علي وعلى المحدث محمود سعيد ممدوح كذباً وزوراً، تزويرنا للقطعة المعنية من مصنف عبد الرزاق، ثم لما تبين له خطؤه البين وتسرع الفادح تراجع عن هذه الدعوى وتناقض مع نفسه، فأبطل قوله بنفسه، لأن هذا القول ظاهر البطلان حتى على الحدثن من الناس لعدة أمور:

أ - إن المخطوط جاعنا من بلاد ما وراء النهر فلا مدخل لنا فيه البتة، ومثله كمثل أي مخطوط يحصل عليه المحقق ثم يدفعه للطباعة بعد العناية به، والمخطوط بين يدي، وقد كتب قبل أن أولد قطعاً.

ب - هب أن القطعة المذكورة موضوعة، فراوي الموضوعات ليس بوضاع، وما زال الأئمة الحفاظ يروون الأحاديث المسندة بل والمعلقة الموضوعة بدون تنبيه عليها، ويكتفون بإبراز الإسناد أو تعليقه

فقط، وقد حوت كتب الحفاظ المتأخرين كأبي نعيم الأصبهاني، وأبي بكر الخطيب البغدادي بل من قبلهم كابن عدي والعقيلي والسهمي وغيرهم الكثير من المنكرات والواهيات والموضوعات، كما أن هناك رسائل كثيرة قد حققت في المحافل العلمية ثم تبين بعد ذلك عدم صحة نسبتها إلى مؤلفيها، هل سمعنا يوماً أن سحبت الرسالة عن المحقق واتهم بالكذب والتزوير هو ومشرفه وجامعته؟! يا له من عجب، يتلوه عجب.

فكتاب السنة المنسوب لعبد الله بن الإمام أحمد قد أخذت عليه الدكتوراه من جامعة أم القرى ولم تصح نسبته إلى الإمام عبد الله، وكذلك كتاب الحيدة المنسوب لعبد العزيز الكنتاني المحقق في الجامعة الإسلامية، وكتاب الروية للدارقطني، وكتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب إثبات الحرف والصوت للسجزي المحقق في الجامعة الإسلامية، ومن هذا الباب كتب ورسائل وروايات نسبت لأحمد بن حنبل وغيره.

ج - هناك فرق بين طبع ونشر الكتاب وبين روايته، فإن رواية الحفاظ الثقة للموضوعات والواهيات والمنكرات مع الاكتفاء بسياق الإسناد طريقة معهودة في إثبات البراءة لكن الأولى والأحسن للعارف الكشف والبيان.



أما تحقيق الكتب فليس هو من الرواية في شيء، ولا هو إذن في الرواية، ثم إن غالب الناشرين والمحققين إن لم يكن كلهم لا يملكون أهلية النظر والحكم الصحيح على المتن من خلال الأسانيد.

وقد رأيت بعض المعترضين سارعوا بالطعن في، وفي عملي وبعون الله ومشيتته ساحيط بهم إحاطة السوار بالمعصم في إحباط مطاعنهم.

**الأمر الثاني:** ادعى المعترض أن أسانيد النسخة مركبة واستدل على دعواه بخمسة عشر دليلاً ملخصها على النحو التالي:

- 1- زعمه بأن المخطوط مزور من حيث خطه فخطه ليس من كتابات القرن العاشر بل خطه من جنس خطوط الطباعات الحجرية في القرن الماضي في الهند.
- 2- زعمه بأن كلمة (الطاوس)، وكلمة (الملنكة) ليستا من خط القرن العاشر.

- 3- زعمه بأن النسخة لا سند لها ولا مسماعات عليها، وأنه لم تجر العادة بالنص على التأريخ الهجري - كما في المخطوط - إلا في آخر أيام الخلافة العثمانية.

- 4- اعترضه على بدء الكتاب في هذه النسخة بباب في تخليق نور محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وكتاب مصنف عبد الرزاق كتاب أحكام يبدأ بكتاب الطهارة.

- 5- اعترضه على أنني ذكرت إسنادي لمصنف عبد الرزاق في أول التحقيق لأوهم القراء بأن الكتاب الذي بين أيدينا متصل الإسناد.

- 6- اعترضه أن أول حديث أورده عبد الرزاق في الباب حديث ركيك الألفاظ والمعاني ظاهر البطلان.

- 7- زعمه بأن أحاديث هذه النسخة من التراكيب الأعجمية والمتأخرة وهي داخلة في اختلاق المتن مستشهداً على دعواه بتسع نقاط:

- النقطة الأولى: حديث رقم (7) الذي جاء فيه: (وأورهم لوثاً)، حديث رقم (9) وفيه: (كان أحلى الناس وأجملهم من بعيد).
- النقطة الثانية: حديث رقم (10) وفيه: (كان البراء يكثر من قول اللهم صل على محمد وعلى آله بحر أنوارك ومعدن أسرارك)، وزعم أنها صوفية بحتة ومنتزعة من دلالات الخيرات.
- النقطة الثالثة: حديث رقم (11) حديث رقم (12) عند قوله (اللهم صل على سيدنا محمد السابق للخلق نوراً) وزعمه أن لفظ السيادة غير وارد في الصدر الأول.

- النقطة الرابعة: حديث رقم (13) وأنه تركيبة صوفية منتزعة من دلالات الخيرات.



النقطة الخامسة: حديث (14) وحديث (15) زعم علي في تعليقي

أن ابن أبي زائدة هو يحيى بن زكريا وأنه خبط عشواء بينما الذي يروي عنه معمر هو زكريا والد يحيى ثم عرج علي بانتقاد حديث رقم (16) بسبب من القول أعرضت عنه جانباً.

النقطة السادسة: زعم المعترض أن معمر لم يرو عن ابن جريج كما في حديث رقم (10).

النقطة السابعة: زعم المعترض أن رواية معمر عن سالم عن أبي هريرة تركيبتان مختلفتان.

النقطة الثامنة: زعم المعترض على حديث رقم (36) أن (ليث) ليس من شيوخ معمر.

النقطة التاسعة: زعم المعترض في حديث رقم (20) بأن الزهري لم يدرك (ربيع)، وأن المتابعة فاتت على الحفاظ حتى أدركها المحقق ومحمود سعيد ممدوح.

8- ادعاه أن في الكتاب أحاديث نقلت من مصنف ابن أبي شيبة.

9- ادعاه أن في الكتاب أسانيد مركبة تدل على بعد المزور عن المعرفة الحديثية.

10- قوله في شأن حديث جابر رضي الله عنه وزعمه بأنه موضوع.

11- ادعاء المعترض بأن حديث جابر يتعارض مع القرآن.

12- استشهاده بحديث عرق الخيل على أبي أروى المنكرات.

13- طعنه في تخريجائي الحديثية وربط خروج الجزء المحقق من المصنف بأحداث الدنمارك.

14- استشهاده بشهادة أديب الكمداني وجعلها دليلاً على تزوير المخطوطة.

15- ادعاه علي بأن دعواي في إتقان الناسخ زعم غير صحيح.

16- طعنه في توثيق السادة الغمارية للعارف بالله المجدد سيدي محي الدين بن عربي الحاتمي قدس سره.

هذه ستة عشر مطعناً في النسخة المذكورة أوردتها المعارضون وسارد عليهم بعون الله تعالى وأترك السب والشتم والتجريح جانباً، لأنه ليس من سمات المسلم عوضاً عن أهل العلم.

الجواب على النقاط المتقدمة على النحو الآتي:

أولاً: زعمه أن المخطوط مزور من حيث خطه، فخطه ليس من كتابات القرن العاشر بل خطه من جنس خطوط الطباعات الحجرية في القرن الماضي في الهند.

جوابه أخي القارئ: ما صرحنا به في المقدمة من ترجيحنا لكون المخطوط منقولاً عن الأصل الذي كتب في القرن العاشر.

ومع ذلك فإن خطه يشبه بعض خطوط القرن العاشر، وهذا ما رأيناه في مخطوطات مشابهة، وأتينا بصور لها بعد أن أثبتناها في مقدمة التحقيق.

وهذا المعترض قد هدم ما أتى به علينا فقال ما نصه: (وعليه فإن خطوط القرن العاشر في النسخ والتلف لا تختلف عن خطوطنا نحن



اليوم، فلماذا يتحكم الحميري في أن خط المخطوط هو خط القرن العاشر فقط؟) فقله (لا تختلف عن خطوطنا نحن اليوم) تصرّيح منه باحتمال كون المخطوط من كتابات القرن العاشر، وهذا متوقع ومحتمل.

ثم إنه ليس من علامات الوضع أن تأتي النسخة من عند القادرية أو النقشبندية أو غيرهم، وكم من مخطوطات جاءت من أوروبا وروسيا وأمريكا واعتمدناها، فهل نقول بوضعها، بمجرد الحدس والتخمين الذي يوقعنا في هتك حرمة المسلم.

فلو أراد قادرية الهند أو غيرهم التزوير لأتوا بورق قديم من كتاب قديم ولغسلوه وكتبوا عليه، وقلدوا خطه القديم وطرزوه بسماعات تجعل من الصعب جدا اكتشاف عملهم، ولكنهم قوم محبون صالحون، إلا أن الحائقين يسارعون بإيهام أنفسهم وإيهام القارئ بأنهم على حق، ثم إن قضية حديث جابر ليست قضية بلاد ما وراء النهر التي وردت منها النسخة المعنية، حتى يعرضوا أنفسهم للوضع والتزوير، فأمرهم معلوم طيلة الحقبة التاريخية.

ثم إن ما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، فحجته مردودة عليه، وقد رجع الأمر عليه، ثم تراجع عما أورده عن أديب الكمداني لا يفيد في المسألة شيئا لأننا لسنا في نقل أحاجي نعتمد على الأقاويل دون البراهين والحجج، فاختر لنفسك سبيلا فالأمر جد خطير.

ثانياً: أما عن تعلقه بكلمتي (الطاووس) (والملائكة).

فجوابه أخي القارئ: أن كلمة الطاووس حرفها المعترض فقرأها بالهمزة على الواو بدلاً من أن يقرأها بالضمة على الواو، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم معرفته حتى في قراءة المخطوط، لأن الحق أعماه والجهل أطعاه، ثم إنه قد جرت العادة في الخط في كلمة {داود} أنها تلفظ واوين وترسم في الخط واواً واحدة عليها ضمة، وكذلك القياس في كلمة طاووس.

أما إضافة واو ثانية في طاووس فقد جاء به العمل في كتب معروفة منها كتاب مسالك الأبصار وهو الحال في {شوون} فالبعض يكتبها واوين بهمزة على الأولى، وفي القاعدة المصرية تكتب واواً عليها همزة والأمر فيه سعة. انظر نموذج رقم (1).

أضف إلى ذلك أن كلمة طاووس بهمزة على الواو قد وردت في كتاب معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم النيسابوري رحمه الله ص (104) وكذلك وردت في كتاب فتح المغيب للإمام السخاوي (1/212) فهل الإمام الحاكم يعترض عليه بمثل ذلك الاعتراض؟ وهل الإمام السخاوي أعجمي كذلك؟ أم أن الذين حققوا الكتابين أعاجم؟، هذا بهتان عظيم.

أما الملائكة فقد نقلها المعترض محرفة أيضاً وهي في المصنف برسم المصحف بإثبات همزة الوصل وحذف الألف بعد اللام الثانية



ورسم الهمة المكسورة بعدها ياء ووضع مجموعة عليها ويرسم التاء في الآخر تاء مربوطة (مكانك تحمدي أو تستريحي).

### ثالثا: وفيه أمران:

أ- قوله إن النسخة لا سند لها ولا سماعات: فمن المعلوم بأن عشرات الأجزاء والكتب الحديثية طبعت على أصول لا تحوي سماعات ولم تعرف لكاتبها ترجمة ولم يكتب عليها إسناد، بل طبعت على أصل واحد فقط، مثل نوادر الأصول للحكيم الترمذي ودلائل النبوة لأبي نعيم ووسيلة المتعبدين لابن الملا وغيرها. انظر نموذج

(2)

ب- قوله إن النسخة أرخت بالتاريخ الهجري، ولم تجر العادة للتاريخ الهجري بالنص على إضافته للهجرة النبوية إلا في آخر الدولة العثمانية، أقول: هذا جهل وسقوط للحجج من يد المعترض، والواقع يكذبه فدونك نماذج من مخطوطات أرخ لها بالتاريخ الهجري، كقول العمري: (سنة سبع وتسعين وستمئة للهجرة الطاهرة النبوية) وغير ذلك، وهي قديمة كتبت في القرون السادس والثامن والتاسع. انظر نموذج (3).

رابعا: زعم المعترض أن مصنف عبد الرزاق كتاب أحكام يبدأ بكتاب الطهارة، بينما النسخة التي طبعناها بدأت بباب في تخليق نور محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

### فجوابه من وجود:

الأول: أن هذا قائم وواقع، ولا يلزم من اقتصار الكتاب على أحاديث الأحكام ألا تكون فيه أبواب وأحاديث في غير الأحكام فهذا شرط يحتاج منك إلى دليل، فليس من شروط المصنفات ما ذكرت. وانظر مصنف ابن أبي شيبة مثلا تجده لم يقتصر على الأحكام فقط بل ذكر فيه المغازي، والسير، والمناقب، والأوائل، والزهد، وصفة الجنة، وغير ذلك، ولصاحب الكتاب أن يبدأ بما شاء وأن يقدم ويؤخر ما شاء.

الثاني: أما احتجاجة بما نقله عن كشف الظنون: فمن المعلوم أن مصنف هذا الكتاب يذكر أسماء الكتب ومؤلفيها دون تفصيل القول في محتويات تلك الكتب، فكونه ذكر أن هذا المصنف مبوب على كتب الفقه لا ينفي وجود أبواب أخرى فيه كما أسلفنا، ومن المعلوم أيضا أن الصحاح والسنن مرتبة على أبواب الفقه ومع ذلك منها ما يبدأ بكتاب الإيمان وأخرى بكتاب العلم وغير ذلك مما لا يحتاج إلى بيان.

وأما نقله عن ابن خير الإشبيلي في فهرسته ص 129 عن الحافظ أبي علي الغساني تسمية أبواب المصنف في رواية ابن الأعرابي عن



الدبري للكتاب وأنه بدأ بكتاب الطهارة، فاعلم أن ابن خبير الإشبيلي لم يؤلف كتابه هذا في وصف الكتب فضلاً عن وصف أبوابها وما تبدأ به، إنما وضعه فيما قرأه على أشياخه، ولما ذكر رواية ابن الأعرابي التي ذكرها المعترض قال: (منه الطهارة والصلاة، والزكاة، ومنه العقيدة، والأشربة.... الخ)، فقله: (منه) إشارة منه إلى الأبواب التي أخذها عن شيخه ولم يقل بدأ المصنف بكتاب الطهارة، وليس في عبارته ما يشير إلى الجزم بما زعمت، لأن كلمة (منه) تفيد التبعض ليس إلا.

**الثالث:** أن أصحاب المصنفات لم يشترطوا البدء بباب معين أو حديث معين كما لم يشترطوا عدم إيرادهم أحاديث بعينها أو أبواب بخصوصها، وقد ذكر السيد المحدث محمد بن جعفر الكتاني في الرسالة المستطرفة من ص 39 إلى 41 ما نصه: (ومنها كتب مرتبة على الأبواب الفقهية مشتملة على السنن وما هو في حيزها أو له تعلق بها بعضها يسمى مصنفًا وبعضها جامعًا وغير ذلك) اهـ. فانظر أخي القارئ الكريم في التعريف المتقدم في قول الشيخ الكتاني: (وما هو في حيزها أو له تعلق بها) هل استثنى الشمانل النبوية؟ أو اشترط البدء بأبواب محددة أو غير ذلك؟ لا، بل ترك الأمر بحسب الاختيار ورغبة كل مصنف.

فهذا مصنف بقي بن مخلد قد أكثر فيه من فتاوى الصحابة والتابعين فهل خالف أصول المصنفات!! وهذا البخاري قد ابتدأ كتابه

التاريخ الكبير باسم محمد وقد خالف طريقة العلماء في البدء بحروف المعجم وأولها الألف، فهل البخاري أخطأ؟ لا، ولكن ذلك اختياره وهو صاحب الكتاب، وكذلك سنن ابن ماجه قد بدأ بتعظيم سنة الرسول، وفضائل أصحاب الرسول، وعبد الرزاق رحمه الله كذلك كان هذا اختياره فلا مشاحة في الاختيار.

**الرابع:** الحكم على الشيء فرع عن تصوره، والقطعة المفقودة من المصنف في حكم العدم بالنسبة للمعارض، فكيف يستدل المعترض إن كان عاقلاً بالعدم.

**خامساً:** وأما زعم المعترض أنني ذكرت إسنادي لمصنف عبد الرزاق في أول التحقيق لأوهم القراء بأن الكتاب الذي بين أيدينا متصل الإسناد.

**فجوابه أخي القارئ:** أن هذا الاعتراض ضرب من التخريف، فنحن ذكرنا إسنادنا لمصنف عبد الرزاق كله، وليس لهذه القطعة فقط، ثم إن ذكر الإسناد لأي كتاب لا يعني صحته أو ضعفه أو وضعه، ومثل هذا الاعتراض محله كتب أخبار الحمقى والمغفلين.

**سادساً:** زعم المعترض أن أول حديث ورد في الباب حديث ركيك الألفاظ والمعاني ظاهر البطلان وفيه كلمتان:

**الأولى:** أن وجود الحديث أو الأثر الباطل أو الموضوع لا يعني أن الكتاب مُخْتَلَقٌ مزور وإلا كانت معاجم الطبراني ومصنفات أبي



نعيم، والدبلي مزورة مختلقة، والأمر ظاهر لكل ذي عينين، وزعم المعترض عدم حكمي على الحديث دليل على جهله بطرق الاعتراض لأنني توقفت عن الكلام على صحة السند أما المتن فلم أتعرض له، وهذا أسلوب كثير من الأئمة كالإمام الهيثمي في كتاب مجمع الزوائد وغيره من أهل العلم.

الثانية: أن أول ما جاء في القطعة التي طبعناها هو أثر وليس حديثاً مرفوعاً، كما ادعى المعترض الذي أراه يهوي مع اعتراضاته المتتابعة، فهذه مسألة يعرفها المبتدئ عوضاً عن الناقد.

سابعاً: زعمه بأن أحاديث هذه النسخة من التراكيب الأعجمية والمتأخرة وهي داخلية في اختلاق المتن مستشهداً على دعواه بتسع نقاط، فجوابه أخي القارئ: على النحو الآتي:-

النقطة الأولى: زعم المعترض بأنه لم يرد في لغة العرب أنورهم لونا وأنها أعجمية بحتة، وأرجو من القارئ الكريم أن يفتح كتاب لسان العرب ليرى كلمة أنور، فقد نقل صاحب لسان العرب 5/ 242 عن هذه الكلمة ما نصه: ( وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم: أنور المتجرد أي نير الجسم. يقال للحسن المشرق اللون: أنور، وهو أفعل من النور ) اهـ.

وجاء في اللسان 4 / 231 عند كلمة زهر: ( الأزهر من الرجال: الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كان له بريقاً

ونوراً يزهر كما يزهر النجم والسراج. قال ابن الأعرابي: النور الأبيض، وورد عن علي كرم الله وجهه كان أزهر اللون ليس بالأبيض الأمهق ) وقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ربعة من القوم ليس بالطويل ولا بالقصير أزهر اللون) انظر البخاري 138/2 وسيرة ابن كثير ص 19، اهـ.

أما عن زعم المعترض بأنها لم ترد في كتب الثمائل فكونها لم ترد ليس دليلاً على عدم وجودها وإلا لما وجدت زيادات الثقات ولما وجدت كتب الغرائب والفرانج في هذا الفن

النقطة الثانية: أما في ادعاء المعترض بأن أسانيد هذه النسخة مركبة واستشهد بحديث رقم (28) قال عبد الرزاق: أخبرني الزهري... وقال: هذا كذب فعبد الرزاق لم يدرك الزهري أصلاً وأن حديث رقم (2) من قول ابن جريج أخبرني البراء الصحابي وهذا كذب، فابن جريج من أتباع التابعين...!

فجواب الإشكاليين أخي القارئ على النحو التالي:

الإشكال الأول: قول المعترض أخبرني الزهري كذب أقول وبالله التوفيق: إن ذلك السقط متوقع إذا كانت النسخة قريضة، فعبد الرزاق يروي بواسطة عن الزهري كما هو معلوم، فيحتمل بلا شك وقوع سقط من النسخ، والقائل ((أخبرني)) هو شيخ عبد الرزاق الذي سقط من



الإسناد وذلك محتمل، ثم إن هذا الحديث يقع تحت شرط الخطأ التي أوردتها في المقدمة حيث قلت: (إذا لم أجد الحديث مخرجا قمت بدراسة السند والحكم عليه) اهـ، وهذا الحديث قد أخرجه العلماء في كتبهم فلم أدرس سنده دراسة تامة بل اكتفيت بالترجمة المبدئية للإعلام فقط لا دراسة الإسناد وتحقيقه.

**الإشكال الثاني:** قول المعارض أخبرني البراء كذب أقول وبالله التوفيق عطف على بدء في حل الإشكال الأول بأن يقال هنا ما قيل في الإشكال الأول أن النسخة نادرة فلا شك أن السقوط حصل من الكاتب في الواسطة بين ابن جريج والبراء لا محالة، ثم إن هذا الحديث يقع تحت شرط الخطأ التي أوردتها في المقدمة ما نصه: (إذا لم أجد الحديث مخرجا قمت بدراسة السند والحكم عليه وهذا الحديث قد أخرجه العلماء في كتبهم فلم أدرس سنده دراسة تامة بل اكتفيت بالترجمة المبدئية للإعلام فقط لا دراسة الإسناد وتحقيقه)، وبعد الدراسة يحتمل احتمالا كبيرا أن الساقط من الإسناد هو الزهري وأن هذه الرواية من إجازة الزهري لابن جريج قراءة بما تحصل لدي من نصوص مؤكدة على ذلك فقد نص الحافظ الخطيب في كفايته (ص 434) على ذلك بسنده قال: (يحيى بن سعيد القطان: كان ابن جريج صدوقا إذا قال حدثني فهو سماع، وإذا قال أخبرنا أو أخبرني فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح...) اهـ، وأورد صاحب الجرح والتعديل 5/ترجمة

1687 قال أبي زرعة أخبرني بعض أصحابنا عن قريش بن أنس عن ابن جريج قال: ما سمعت من الزهري شيئا، إنما أعطاني الزهري جزءا فكتبت وأجازته...، اهـ.

وقد أورد صاحب المسند المستخرج على مسلم (2/440): (بما أخرجه من طريق عبد الله بن محمد ومحمد بن إبراهيم جاء فيه ثنا سعيد بن يحيى الأموي ثنا أبي قال ابن جريج أخبرني الزهري عن عمر بن عبد العزيز...)، فقد ورد في تلك الرواية أخبرني والله أعلم، علما بأن الزهري قد ولد في سنة (51 هـ) وتوفي البراء في سنة (72 هـ).

وما أوردت لك ذلك أيها القارئ الكريم إلا ليتضح لديك أن المعارض ليس له مستمسك جلي يعول عليه في سقوط النسخة المعنية حتى يحكم بوضعها، لأن الاحتمال قائم كما بيناه والوضع يحتاج إلى جزم لا شك فيه، والأمر إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

**النقطة الثالثة:** زعم المعارض بأن الحديث رقم (9) فيه عن سالم بن عبد الله عن أم معبد فسنده مركب حيث إن سالما لم يدرك أم معبد أصلا.

**فجوابه أخي القارئ:** أن ذلك حاصل وقد طفحت كتب الرواية بالأحاديث المرسلة والمنقطعة، فلم يحجم عن روايتها، ولم ينهم لربابها بالتزوير، بل أخذ بالمرسل والمنقطع، فليس ثمة إشكال إذا لم يصرح



سالم بن عبد الله بالسماع، فالإسناد فيه انقطاع، فيسقط تعويل المعترض بإسقاط النسخة بهذه الشبهة إذ بها تسقط معظم كتب السنة فليتنق الله قائله.

**النقطة الرابعة :** أما تهجم المعترض على الصوفية الأبرار أمثال الإمام الجزولي واتهام كاتب الجزء المفقود من مصنف عبد الرزاق أنه متأثر بأحزاب الصوفية وأنه أخذ أحاديث من دلائل الخيرات للجزولي، كما وزعم أن كلمة: (الآل) غريبة عن الصحابة والصدر الأول خارج جلسة التشهد.

**فجوابه أخى القارئ:** أن دعوى المعترض ضرب من الباطل وجهل بين حين زعم أن الصحابة لم يصلوا على آل النبي خارج الصلاة: فاستمع أخى القارئ لما أخرجه البخاري 1233/3: (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: لقيني كعب بن عجرة فقال: ألا أهدي لك هدية سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقلت: بل فاهديه لي، فقال: سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن الله علمنا كيف نسلم، قال: (قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد)، وقد جاء هذا

الحديث بعدة روايات في البخاري ومسلم وغيرهما مطلقاً دون تقييد بالصلاة.

فلا أدري من أين استوحى المعترض ذلك الإشكال فتأمل أخى القارئ.

سيما وأن ابن بشكوال قد ساق في كتاب (القربة إلى رب العالمين بالصلاة على محمد سيد المرسلين) روايات عدة في الصلاة على آل منها: حديث رقم (12) قالوا يا رسول الله قد علمنا السلام فكيف الصلاة وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال: ((قولوا اللهم صل على محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد كما باركت على آل إبراهيم)) وحديث رقم (14) قال ((قولوا اللهم اجعل صلاتك وبركاتك على محمد وآل محمد .... الحديث)) وكلا الحديثين صحيح الإسناد.

وأما زعم المعترض بتأثر الرواة بالأحزاب الصوفية فانظر حديث (87) من كتاب ابن بشكوال في صلاة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ((اللهم داحي المدحوات وبارئ المسموكات، وجبار القلوب على فطرتها، شقيها وسعيدها، اجعل شرائف صلواتك ونوامي بركاتك ورأفة تحننك على محمد صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك الخاتم لما سبق، والفتاح لما أغلق، والمعلن الحق بالحق، والدافع جيئات الأباطيل كما حمل، فاضطلع بأمرك لطاعتك مستوفراً



في مرضاتك بغير نكل في قوم ولا وهي في عزم، واعيا لواجبك حافظا لعهدك (...)) الحديث، فما قولك بعد هذا؟ هل هذه الألفاظ صوفية منقولة من دلائل الخيرات؟ أم هي دعاوى بثها المعترض؟! سامحه الله وبصره.

وكذلك ذكر مثلها الإمام المحدث ملا علي القاري في (الحزب الأعظم والورد الأفخم في أذكار ودعوات سيد الوجود صلى الله عليه وسلم)، روايات مرفوعة وموقوفة على الصحابة والتابعين وغيرهم في صلاتهم على النبي صلى الله عليه وسلم، لو اطلع عليها المعترض لعدّها من أوراد الصوفية وقد أخرجها البيهقي، والطبراني وابن أبي عاصم، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، والطبري وغيرهم من أئمة الحديث.

أما عن السيادة: فقد زعم بأن السلف لم يعرفوها، فاعلم أخي القارئ أن ذلك محض افتراء، فقد أخرج السخاوي في القول البديع ص 126 بتحقيق الشيخ عوامة والحديث حسن كما ذكره المحقق: عن ابن مسعود قال رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (( إذا صليتم علي فاحسنوا الصلاة، فإنكم لا تذكرون لعل ذلك يُعرض علي، قولوا: اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين، عبدك ورسولك، إمام الخير، وقائد الخير، ورسول الرحمة، اللهم ابعته المقام المحمود يغطه به

الأولون والآخرين))، أخرجه ابن ماجه والقاضي إسماعيل ص 58 والطبراني في الكبير (115/9) والبيهقي في الدعوات (57) كما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس له هكذا ورواه ابن أبي عاصم في حديث التشهد، فهل بتلك المزاعم المفتراة من المعترض تسقط النسخة؟!.

**النقطة الخامسة:** زعم المعترض بأنّي جاهل في علم الرواية وأخطب خطب عشواء مستشهدا على ذلك بقولي: إن ابن أبي زائدة هو يحيى ويدعي أنه صوب لي بأن ابن أبي زائدة هو زكريا والد يحيى لأنه من شيوخ معمر!!! فستري أخي القارئ من هو الأحق بتلك التهمة.

**اعلم أخي القارئ:** أن يحيى بن زكريا قد أدرك معمرًا فقد توفي معمر 153 هـ وولد يحيى سنة 121 هـ وتوفي يحيى سنة 184 هـ فيكون بذلك قد عاصر يحيى معمرًا وأدركه فتكون هذه الرواية من رواية الأكابر عن الأصاغر، وإن سلمنا بأن ابن أبي زائدة هو زكريا فلا غضاضة، فالأمر جلي بلا ريب.

**النقطة السادسة:** قد زعم المعترض أن معمر الميروي عن ابن جريج كما في حديث رقم (10).

**فجوابه أخي القارئ:** أن هذا زعم مفضوح مقترى فقد روى عبد الرزاق في تفسيره (13/3) ما نصه: عبد الرزاق قال أنا معمر عن ابن



جريح عن ابن أبي مليكة عن عائشة .... الحديث فانظر أخي القارئ إلى جهل المعترض وافتراءه.

**النقطة السابعة:** قد زعم المعترض بأن رواية معمر عن سالم عن أبي هريرة فيهما تركيبان: رواية معمر عن سالم، ورواية سالم عن أبي هريرة.

**فجوابه أخي القارئ:** أن زعم المعترض في رواية معمر عن سالم أنه لا يجي وهو تركيب في نسختنا المحققة كما يزعم المعترض فهو ظاهر البطلان.

أعجب من المعترض حينما يستبيح لنفسه ما لا يستبيحه لغيره، فقد ذكر في تراكيب الأسانيد تلفيقها أنه قد نظر في كتب الغلل وأورد عن ابن أبي حاتم أن عكرمة عن أنس ليس له نظام، والحسن البصري عن سهل بن الحنظلية لا يجي، وكذلك الزهري عن أبي حازم لا يجي، وكأنه يقدم لهذه النقطة التي قد أغلق بابها لخلو عصرنا من الجهاذة في هذا الفن، واستفسر من المعترض هل رأى التركيبين اللذين اعترض عليهما الحفاظ من متقدمين ومتأخرين أم فانتهم حتى اكتشفها جنابه؟ علماً بأن السير في هذا المهيع ليس بيسير وقد اتفقنا وعرض بالدكتور محمود سعيد ممدوح عند حديثه عنه اختلاق المتابعات في حديث رقم (20) بأن متابعة الزهري قاتت على المتقدمين والمتأخرين حتى أدركنها، علماً بأن هذا الأمر لم يغلق بابه حتى قيام الساعة فانظر أخي

القارئ كيف يتناقض المعترض في أقواله ويصدق عليه المثل العربي

: رمتني بدائها وانسلت

ولقد أورد ابن عبد البر في التمهيد 111/11 بسنده قال: حدثنا خلف بن سعيد قال: حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا أحمد بن خالد قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: أنبأنا عبد الرزاق عن معمر عن سالم عن ابن عمر .... الحديث ونقل ابن حزم الظاهري رحمه الله في المحلى (10/8) في كتاب النذور: وقالت طائفة من نذر أن يتصدق بجميع ماله في المساكين فعليه أن يتصدق به كله، صح ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه .... الحديث

وقد نوهنا في نفس الحديث بأن رواية معمر عن سالم بها انقطاع، أما زعمه في رواية سالم عن أبي هريرة بأنها مركبة وأنه لا يجي فهو كذلك باطل.

فانظر أخي القارئ: ما أخرج مسلم في باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (2057/4)، وحدثنا ابن نمير وأبو كريب وعمرو الناقد قالوا حدثنا إسحاق بن سليمان عن حنظلة عن سالم عن أبي هريرة. والنظر تهذيب الكمال (145/10) رواية سالم بن عبد الله عن أبي هريرة.

ورحم الله الإمام مسلماً حين ساق هذا السند في باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان وإنها كرامة لمسلم رحمه الله حينما يقع الحافر على الحافر فيجى زعم الزاعم ومن لف لفه في هذا الأمر فيبين أن الزاعم وأنصاره أرباب الفتن ومارز الجهل بمعنى الكلمة عافانا الله مما ابتلى به كثيراً من خلقه، وأشكره سبحانه إذ ألبسنا ثوب فضله وألبسهم ثوب عدله.

**النقطة الثامنة:** قد زعم المعترض على حديث رقم (36) أن الليث ليس من شيوخ معمر، وهذا منه وقوع في التحريف وغش الأمة وعدم الأمانة العلمية التي ينادي بها ويتهمنا بضدها..



والجواب: لقد وقع المعترض بكلامه في هذا المهبع حين حرف النقل فقال: (الليث) والسند الذي في تحقيقنا عبد الرزاق عن معمر عن (ليث) وليس الليث، ولو كان المعترض من أهل العلم لوفق في النظر فيما ينقله فإن ليثاً شيخ معمر وقد طُفح المصنف بالرواية عنه فانظر إلى ترجمة ليث في تحقيقنا ص 92 وإلى كتاب تهذيب الكمال للمزي (279 / 24- 288) وهو كما أثبتناه ولكن ليس للظالم من برهان.

أضف إلى أن ترجمتنا لرجال الإسناد زيادة في البيان، وإلا فهذا الحديث لا يقع تحت شرطنا الذي وضعناه في المقدمة (إذا لم أجد الحديث مخرجاً، فمت بدراسة السند، والحكم عليه) وهذا الحديث لا يقع تحت الشرط وقد أخرجه ابن أبي شيبة كما هو مبين.

النقطة التاسعة: أما زعم المعترض في حديث (20) بأن المتابعة التي في الحديث قد وقف عليها المحقق وقد فانتت على الحفاظ، واعتبر ذلك من الدلالات على عدم مصداقية الجزء المفقود كما هو ديدنه.

فجوابه أخي القارئ: ليس في زعم المعترض دليل على ما ذهب إليه، فقد فانتت أمر السند، ولأمانة العلمية لابد من بيان ذلك، ومع هذا فليس في ذلك مطعن في مصداقية النسخة، فعبد الرزاق يروي عن معمر عن الزهري عن أبي سعيد، فقد سقط من النسخ (ابن) وهو ربيع أو سعيد كما بين في التحقيق، ولا شك أنه عاصر الزهري، فإن أبا ربيع قد أدرك الزهري، وذلك أن الزهري توفي 125 هـ ووالد ربيع

توفي سنة 112 هـ فيكون الزهري قد أدرك والد ربيع، ولكن المشكلة مع المعترض أنه إذا لم ير في تهذيب الكمال راوياً في من روى أو روي عنه لم يعتبره... وهذا منهج لم يعرفه أهل هذا الفن، فإن استقراء الإمام المزي في تهذيب الكمال ليس استقراء تاماً لأن العادة تحول دون ذلك، فإذا لم يجد المحقق اسماً من رجال السند فيمن روى أو روي عنه لجأ إلى معرفة وفاة السابق وولادة اللاحق، وهذا المنهج نص عليه الحفاظ كالخطيب وابن الصلاح وغيرهما، ثم إن الإمام المزي واضع كتاب الإكمال لرجال السنة فقط أما عن تهكم المعترض وزعمه بأن المتابعات قد فانتت على الحفاظ فهذا تال على العلم، فالحافظ الزبيدي وقف على متابعات لم يقف عليها الحفاظ، وكذلك حال العلماء قبله، ووقف السادة الغمارية كالمحدث أحمد بن الصديق على شواهد ومتابعات لم يقف عليها العلماء قبله فهل يصدق على هؤلاء ما ألقته علي وعلى المحدث الشيخ محمود سعيد ممدوح؟ هذا بهتان عظيم، والنسخة كما ذكرنا نادرة بصح فيها مثل ذلك.

وأعجب من غمز المعترض لي في اعتراضه بين فينة وأخرى بالمحدث محمود سعيد ممدوح حيث اعتبرني جاهلاً في هذا الفن، وكان العمل في المصنف عمل الدكتور محمود سعيد ممدوح علماً بأن سماحة الشيخ لا دخل له في تحقيق المصنف وتوثيقه لا من قريب ولا من بعيد



ولكنه استشير كما استشير غيره من أهل العلم، فطلبت منه مقدمة  
ففضل بها مشكوراً لمن الإ.

ثامناً: وأما الادعاء بأن في الكتاب أحاديث نقلت من مصنف ابن  
أبي شيبة فهذا والله لهو ولعب، ويمكن أن يقال ذلك عن أي متابعة تامة  
نقلت من كتاب كهذا، والصواب أن وجود أحاديث في الكتاب بمتابعات  
معتبرة دليل على الوثوق بالمخطوط الذي بين أيدينا، ولكن المعترض  
يقلب المدح ذمًا ويفضح نفسه، وكما قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليله ولكن عين السخط

تبدي المساويا

تاسعاً: وأما الادعاء بأن في الكتاب أسانيد مركبة مستندة على  
دعواه بقوله: (إن الجزء المعني مركب الأسانيد من طريق مالك  
والزهري ومعمر، وأمثالهم من أئمة الحديث، في القرون الأولى، الذي  
من شأن هؤلاء وأمثالهم أن يجمع حديثهم ويتسابق طلبه العلم إلى  
حفظها).

أقول لك أخي القاري: أن العلماء عرفوا الحديث الصحيح بأنه ما  
اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا  
علة، ولم يشترطوا أن لا يكون فرداً مطلقاً أو نسبياً، ولم يتوقفوا في  
أسانيد الثقات حتى يجدوا متابعات لها ولم يقولوا كل فرد فهو ضعيف،  
وقد امتلات الصحاح بالأفراد المطلقة والنسبية برواية الأئمة وقد اتفق

الحفاظ على صحتها، نعم الإسناد المشرق إذا انفرد به مجهول أو  
ضعيف أو تالف وكان مثله منكراً ساقطاً فإن ذلك من علامات الوضع،  
وهذا ما لم نجد في نسختنا، والله الحمد.

عاشراً: وأما عن القول بوضع حديث جابر وزعمه بأنه  
موضوع وإن الفاظه مركبة كما أبدى ذلك أيضاً بعض الحائقين، ومن  
لف لفهم، والاعتراض علينا بحكم بعض علماء الأشراف الغماريين  
على الحديث.

فجوابه أخي القاري: أن كلامهم على حديث جابر شأن يخصهم  
ويخص أضرابهم، ولنا شأننا الخاص بنا ومعنا من السادة الأشراف  
الغمارية والكثانية وجمهور الأمة ممن يؤيدنا في ما ذهبنا إليه كالشيخ  
الأكبر محي الدين بن عربي وابن سبع، وابن أبي حمزة، وزروق،  
والإمام القسطلاني والهيتمي، والقصري، والعقيلي، والمنأوي،  
والقراقي، وغيرهم جمع كثير.

أما عن زعم المعترض بأن حديث جابر مدخول في كتب الشيخ  
الأكبر مع عدم توثيقه للشيخ محي الدين والطعن في توثيق السادة  
الغمارية له فهذا محض افتراء، فقد طفحت كتابات الشيخ الأكبر قدس  
سره بحديث جابر وتفسيره له كما في كتاب الوعاء المختوم على السر  
المكتوم والمملكة الإلهية وكتاب الدوائر، وتلقيح الفهوم وعناء مغرب.



وقد بينت في كتاب نور البدايات صحة حديث عبد الرزاق دون رواية المصنف، وذكر الشيخ الحلواني في كتاب (مواكب ربيع): أن الرواية أخرجه البيهقي بلفظ آخر في دلالة والحاكم في مستدركه وصححها بلفظ: "يا عمر أتري من أنا...؟" كما في رواية الطبري في فوائده.

وكوننا لم نعثر على الروايتين في المراجع المذكورة لا يعني أنهما غير موجودتين، لأن (الدلائل) الموجودة للبيهقي بها نقص، وكذلك (المستدرک)، وأرجو أن تستمع لكلام أهل العلم، فهذا العلامة المحدث محمد بن جعفر الكتاني في كتابه الذي طبع أخيراً، (جلاء القلوب من الأصداء الغيبية) يقول ما نصه بعد سرد حديث جابر ورواية الطبري: (فإن العلماء العاملين والصوفية المخلصين وأولياء الله المفلحين كلهم أو جلهم قد تلقوا معناه بالقبول والتسليم وتناولوه في مصنفاتهم وأسفارهم وكتاباتهم، جازمين به من غير تردد أو بحث، والمعنى إذا تلقى بالقبول حكم بصحته، وإن لم يكن له إسناد ولا دليل ظاهر، لأنهم يحملون على أنهم وقفوا على شواهد تثبته وإن لم تصل إلينا أو تعلمها)، اهـ ثم ذكر شواهد تقويه (خ أب 2/243)، سيما وقد أيد حديث جابر الإمام المحدث الخرkowski، والديلمي، وجمع من العلماء كما تقدم.

وقد ذكر ابن تيمية في فتاواه أن المسألة إذا اختلف فيها أهل العلم فالأمة فيها على سعة، كل يحمل على محمل حسن فقد قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله "ما أود أن الصحابة لم يختلفوا....." وقال الحافظ ابن حجر فيما نقله الإمام الزبيدي: (لا يلزم من نفي العلم ثبوت العدم، وعلى التنزل لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف، لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة فلا ينتفي الحكم) انظر (1/296) من تخریج احادیث احياء علوم الدين.

حادي عشر: أما عن دعوى المعارض الثاني على رواية القسطلاني لحديث جابر والتي تقيد بأن السموات خلقت قبل الأرض وزعمه بأن ذلك يعارض القرآن مستدلاً بقوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}

فجوابه أخي القارئ: بداية أشكر هذا المعارض على حسن أدبه، ولكن أحب أن ألفت نظره بأن يكون على وعي تام في مخاطبة العقلاء وأن الذي تخاطبه ليس أعرابياً ولا حديث عهد على موائد العلم، بل هو من بيت مشهود له بالتقوى والعلم، اجتمعت فيه خصائص، لم تجتمع في غيره، فقرأتني لأمي حنابلة المذهب وقرأتني لأبي مالك المذهب، معظمهم حفظه كتاب الله، تربيت في اكناهم على الفضيلة، واستننت على سيرة خال أبي العلامة الفقيه اللودعي المحدث الشيخ مبارك بن



على الشامسي، وأصولنا بين أشراف وأنصار وحمير، ولست من المولدين الذين حذر منهم السلف كما في حديث سنن ابن ماجه بسند ضعيف عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم السوءدون أبناء سبائا الأمم فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا))، ولست من المناققين المفتاتين على الموائد كما يقذف في روع المعترض الذي لا يعرف للأدب سبيلاً، فإن ما قاله غير صحيح واعتذر لك بأنك ربما كتبت على عجلة ولكن مثل هذه الأمور كما تعلم لا يستعجل فيها، ولكنك أردت والله أراد ولينصر الله محقق المصنف عيسى بن عبد الله المتهم بالتسرع في تحقيق المصنف من قبلكم، ولا أدري من المتسرع أهو الذي بين يديه كتاب الله، وكتب التفسير تبين ما ذهب إليه أم من...!!!

وهنا هو كتاب الله يقول: {الْأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا رَفَعَ سَمَكُهَا فَسَوَّاهَا وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا} قال الإمام الفخر الرازي في تفسيره نقلاً عن الواحدي ومقاتل: بأن السماء خلقت قبل الأرض قبل الدحو أما بعد الدحو فالأرض خلقت قبلاً.

ونقل الألويسي الأمر مفصلاً في روح المعاني ( 108 / 24 ) عند تفسير قوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ} فقال: (يدل على ذلك إيجاد الجوهرة النورية والنظر إليها بعين الجلال المبطن بالرحمة

والجمال وذوئها وامتياز لطيفها عن كثيفها وصعود المادة الدخانية للطيفة وبقاء الكثيف هذا كله سابق على الأيام الستة، وثبت في الخبر الصحيح ولا يناقض الآيات، واختار بعضهم أن خلق المادة البعيدة للسماء والأرض كان في زمان واحد وهي الجوهرة النورية أو غيرها وكذا فصل مادة كل عن الأخرى وتمييزها عنها أعني الفتح وإخراج الأجزاء للطيفة وهي المادة القريبة للسموات وبقاء الكثيفة وهي المادة القريبة للأرض فإن فصل اللطيف عن الكثيف يستلزم فصل الكثيف عنه وبالعكس، وأما خلق كل على الهيئة التي يشاهد بها فليس في زمان واحد بل خلق السموات سابق في الزمان على خلق الأرض، ولا ينبغي لأحد أن يرتاب في تأخر خلق الأرض بجميع ما فيها عن خلق السموات كذلك ومتى ساغ حمل (ثم) للترتيب في الأخبار، فإن أمر ما يظن من التعارض في الآيات والأخبار هذا والله تعالى أعلم اهـ.

وقال القرطبي ( 1 / 255 - 256 ) في تفسير الآية بعد أن استعرض آراء أهل العلم في سورة البقرة: (يظهر من هذه الآية أنه سبحانه خلق الأرض قبل السماء وكذلك في حم ( السجدة ) وقال في النازعات: {الْأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا} فوصف خلقها ثم قال: {وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا} فكان السماء على هذا خلقت قبل الأرض، وقال تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ} وهذا قول قتادة أن السماء خلقت أولاً حكاة عنه الطبري ... ثم قال رحمه الله: وقول



فتادة يخرج على وجه صحيح إن شاء الله تعالى، وهو أن الله تعالى خلق أولاً دخان السماء ثم خلق الأرض ثم استوى إلى السماء وهي دخان فسواها ثم دحى الأرض بعد ذلك) ١ هـ.

وقد ذكر الإمام العيني في كتاب عمدة القارئ (109/15) بأن الأولية (أمر) نسبي، وكل شيء قيل فيه إته أول فهو بالنسبة إلى ما بعده وقال العلامة ملا على القاري في المورد الروي ص 44: (فعلهم أن أول الأشياء على الإطلاق التور المحمدي ثم الماء ثم العرش ثم القلم، فذكر الأولية في غير نوره صلى الله عليه وسلم إضافية).

وقال العلامة الفقيه ابن حجر الهيثمي في مرقاة المفاتيح (166/1): (اختلفت الروايات في أول المخلوقات وحاصلها أن أولها نور الذي خلق منه النبي عليه الصلاة والسلام ثم الماء ثم العرش).

وقال مثل ذلك الإمام القسطلاني والإمام المحدث سهل بن عبد الله الديلمي في كتابه عطف الألف المألوف على اللام المعطوف حيث قال ما نصه: (وخلق آدم من نور محمد ....) فليتظر في كتابنا نور البدايات وختم النهايات ص 54.

وكذلك رواية ابن أبي حاتم في تفسيره بسند حسن (231/7)، في الحديث القدسي في الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه: (هو الأول والأخر) وهي رواية صحيحة، وكذلك رواية المخلص: (هو أول وآخر) وهي رواية صحيحة، ورواية البيهقي في الدلائل: (هو الأول

والآخر) وهي رواية صحيحة لم يرتضها محقق كتاب الأوائل لابن أبي عاصم ولم يوفق في نقله حينما نقل رواية ابن أبي عاصم أن آدم عليه السلام حينما رأى نوراً في سرائق العرش قال يا رب ما هذا النور قال نور ابنك.. الحديث) قال محقق كتاب الأوائل لابن أبي عاصم نور داود ولم ينقل رواية المخلص ولا حتى البيهقي والسند واحد، فلم ذلك العداء البين من فرقتكم على حبيب الله صلى الله عليه وآله وسلم.

الثاني عشر: وأما عن قول المعترض بأن حديث جابر كحديث عرق الخيل.

فجوابه أخي القارئ: إن حديث عرق الخيل فهو من كذائهم لا من كذائنا ولهم أن يسألوا السجزي وأضرابه يشبوههم عنه، واتق الله ولا تقارن حديث جابر بأحاديث الزنادقة والمارقين والمجسمة الحائقين فذلك سخف مشين وظلم عظيم.

الثالث عشر: طعن المعترض في تخريجاتي الحديثية وربط خروج المصنف بتناول أهل البغي (الذمارك) على الحضرة النبوية.

فجوابه أخي القارئ: إن الناظر إلى هذا الزعم يرى فيه العجب وينكر، ويسأل القارئ المعترض عن القاسم المشترك بين خروج الجزء المفقود من المصنف وبين تناول أهل البغي والضلال على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، اللهم إلا إذا اعتبر أن عملنا هذا سخف وهرج، فلا أقول له إلا قول الله تعالى رداً على الجاحدين



الكافرين الذين تصوروا عبثية الخلق: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ...﴾.

وانظر أخي القارئ مدى السخرية والاحتقار من المعارض لغيره من المسلمين ومدى الجرأة على الله عندما يسوي بين تعزيز وتوقيع المصطفى صلى الله عليه وسلم حينما نجته في تتبع ما كتب في حقه صلى الله عليه وسلم، ونشره، لإبراز مكانته صلى الله عليه وآله وسلم حتى يزداد الناس حبا وتوقيرا وتعظيما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبين تهكم أعداء الإنسانية والدين!!، وكان المعارض يساوي مخالفه من أهل الملة بالكفرة والملاحدة، وهذا ليس بمستغرب منه، لأن الشيء لا يستغرب من معدنه، فالمعارض وأهل مدرسته ينظرون إلى غيرهم من المسلمين بأنهم أكفر من اليهود والنصارى كما صرح بذلك الشيخ عبدالله عبد اللطيف آل الشيخ والشيخ إبراهيم عبد اللطيف آل الشيخ في كتاب إجماع أهل السنة النبوية بتكفير المعطلة والجهمية، يعني بهم أهل دبي وأبو ظبي وساحل عمان (الباطنة).

ولكن يصدق عليه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَنَتَيْهِ فَلَئِنْ تَمَلَّكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

أما عن اعتراضه على تخريجاتي الحديثية فتخريجاتي الحديثية على الأصول المعروفة في هذا الفن ولا ينكرها إلا جاهل أحسق ويصدق عليه المثل العربي: ((ليس هذا عثك فادرجي))

الرابع عشر: شهادة السيد أديب الكمداني التي استدللتم بها ضدي. فجواب ذلك أخي القارئ: إن أديب الكمداني قد رد على المعارضين ونفى عنا اتهامهم الباطل برسالة بعنوان (براءة الشيخ عيسى بن مانع ومحمود سعيد ممدوح مما نسب إليهما) وقد نشرت في موقع ملتقى أهل الحديث وغيره فليتظروا، والذي أرجوه من أخي أديب أن لا ينحرف وراءكم بالتخبط دون تريث وتعقل، وأن يصون الود الذي بيننا.

الخامس عشر: أما زعمه بأن إتقان النسخ غير صحيح. فجوابه أخي القارئ: إن هذه المسألة نسبية، ولا مدخل للتزوير فيها، فالمصحف الشريف، قد يكتب بخط غير متقن أو متقن، ولا مدخل للناسخ في صحة الأصل، أما اتهامه بالتحريف في المخطوط بقولك إن إتقان النسخ غير صحيح فظلم سافر، وتسرع سيء ممقوت فالمؤلف والكاتب والمحقق ليسوا بمعصومين من الخطأ، فهذا الإمام الشافعي يقول: ما كتبت كتابا وألفته إلا وجدت خطأ فأصلحته أبي الله أن يصح إلا كتابه. ولو وجد على الكاتب خطأ فهذا جار وليس يستنكر ولكر علينا بالجل والمضمون.



السادس عشر: أما طعنه في توثيق السادة الغمارية للعارف بالله

المجدد سيدي محيي الدين بن عربي الحاتمي قدس سره.

فجوابه أخى القارئ: أن طعن المعترض على توثيق السادة

الغمارية لا مسوغ له فسادتنا الغمارية علماء أفذاذ لا يتحدثون إلا بحجة

ودليل لا أنهم يهرفون بما لا يعرفون كما يعلمه المعترض وغيره.

فاعلم أخى القارئ أن الشيخ الأكبر محي الدين رحمه الله أجل من

أن يذكر في موطن التجريح أو التعديل لأنه عالي القدر ذائع الصيت

بعيد الصوت مجمع على جلاله قدره وعلو كعبه ورسوخ قدمه من أهل

التحقيق وذلك ما ستعرفه من أقوال أهل العلم والذي أجزم به ولا

ارتاب فيه أن المعترض ومن لف لفه قد غرهم ما أورده الإمام الذهبي

في ميزان الاعتدال وتابعه ابن حجر رحمه الله في لسان الميزان بادراج

الإمام الأكبر محيي الدين وغيره ممن ليس من أهل الرواية في كتابيهما

للذين وضعنا لأهل الرواية كما هو الشرط في خطبة كتاب الميزان، وقد

انتقد الإمام السبكي ذلك عليهما وتابعه شيخنا العلامة خاتمة المحدثين

سيدي عبد العزيز بن الصديق في كتابه السوانح (خ ل 495 ب )،

وعلاوة على ذلك فسرى أخى القارئ خلاصة رأي الذهبي وابن حجر

من خلال كتابيهما المذكورين وغيرهما من الكتب.

أما عن ما أورده الإمام الذهبي رحمه الله في سيره في ترجمة

الشيخ محيي الدين وإيراده مقالة العز بن عبد السلام عن ابن دقيق العيد

في تجريح محيي الدين فهو كلام مردود عري عن الصواب وليس هو

التحقيق بل التحقيق ثناء ابن عبد السلام على الشيخ الأكبر كما هي

عبارة العقد الثمين ونفح الطيب والشرارات عن مقالة الإمام رحمه الله.

وإليك أقوال أهل العلم في ذلك:

١- فقد نص الذهبي على توثيقه فقال بما نصه: (وقولي أنا فيه أنه

يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنبه عند الموت

وختم له بالحسنى) الميزان 660/3.

٢- كما وقد نص رحمه الله في تاريخ الإسلام في الطبقة الرابعة

والستين: (ص 358-359) على توثيقه بما نصه: "ولابن العربي توسع

في الكلام وذكاء وقوة حافظة، وتدقيق في التصوف وتوليف جملة في

العرفان، ولولا شطحات في كلامه وشعره لكان كلمة إجماع...."، ا. هـ.

٣- وكذلك قد وثقه الحافظ ابن حجر رحمه الله كما سئرى أخى

القارئ من عبارته في اللسان فقد ختم ترجمة الشيخ الأكبر بما نصه:

عن الحافظ اليونيني قال: (وبالجملة فكان كبير القدر من سادات القوم

وكانت له معرفة تامة بعلم الأسماء والحروف وله في ذلك أشياء غريبة

واستباطات عجيبة)، انظر اللسان (405/6) ا. هـ.

٤- اعلم أخى القارئ أن الذين اتقوا على الشيخ الأكبر وعظموه

كثيرون منهم الحفاظ: المنذري، وابن الأثير، وابن النجار، وابن عسدي.

والصلاح العلاني، وابن نقطة، وابن الزمكاني، والياقعي، وابن العديم.



وسبط ابن جوزي، وصلاح الدين الصفدي، وسعد الدين الحموي، وابن حجر الهيتمي في الفتاوي الحديثية (ص 335) وغيرهم كثير، والتحقيق الذي يصر إليه أن العز بن عبد السلام من المعظمين له، كما قد تقرر من إيرات أهل العلم في حقه رحمه الله كما جاء في رسالة الحافظ الجلال السيوطي الشافعي الشاذلي رحمه الله (تتبيه الغبي على تنزيه ابن عربي) الكتاب المسمى بـ (الاغتيال بمعالجة ابن الخياط)، تأليف شيخ الإسلام قاضي القضاة مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروز آبادي الصديقي صاحب القاموس، قدس الله تعالى روحه، الذي ألفه بسبب سؤال سئل فيه عن الشيخ سيدي محيي الدين بن عربي الطائفي قدس الله تعالى سره العزيز في كتبه المنسوبة إليه، ما صورته: ما تقول السادة العلماء شدد الله تعالى بهم أزر الدين، ولم بهم شعث المسلمين، في الشيخ محيي الدين بن عربي في كتبه المنسوبة إليه كالفتوحات والقصوص، هل تحل قراءتها وإقراؤها ومطالعتها؟ وهل هي الكتب المسموعة المقروءة أم لا؟ أفوتونا ماجورين جوابا شافيا لتحوزوا جميل الثواب، من الله الكريم الوهاب، والحمد لله وحده.

فأجابه بما صورته: الحمد لله، اللهم انطقنا بما فيه رضاك، الذي اعتقده في حال المسؤول عنه وأدين الله تعالى به، أنه كان شيخ الطريقة حالا وعلمًا، وإمام الحقيقة حقيقة ورسمًا، ومحيي رسوم المعارف فعلا واسما:

إذا تغلغل فكر المرء في طرف من بحره غرقت فيه خواطره وهو غيب لا تكدره الدلاء، وسحاب لا تنقاصر عنه الأنواء، وكانت دعواته تخرق السبع الطباق، وتفرق بركاته فتملأ الأفاق، واني أصفه وهو يقينا فوق ما وصفته، وناطق بما كنيته، وغالب ظني اني ما أنصفته:

وما علي إذا ما قلت معتقدي دع الجهول يظن الجهل عدوانا والله تالله بالله العظيم ومن أقامه حجة لله برهانا  
إن الذي قلت بعض من مناقبه ما زدت إلا لعلي زدت نقصانا

وأما كتبه ومصنفاته فالبهار الزواجر، التي لجواهرها وكثرتها لا يعرف لها أول ولا آخر، ما وضع الواضعون مثلها، وإنما خص الله سبحانه بمعرفة قدرها أهلها، ومن خواص كتبه أن من واطب على مطالعتها والنظر فيها، وتأمل ما في مبانيها، انشرح صدره لحل المشكلات، وفك المعضلات، وهذا الشأن لا يكون إلا لائق من خصه الله تعالى بالعلوم الدنية الربانية، ووقفت على إجازة كتبها للملك المعظم فقال في آخرها: وأجزته أيضا أن يزوي عني مصنفاتي، ومن جملتها كذا وكذا، حتى عد نيفا وأربعمئة مصنف، منها التفسير الكبير الذي بلغ فيه إلى تفسير سورة الكهف عند قوله تعالى: {وَعَلَّمَآدُ مِنَ لَدُنَّا عِلْمًا}، وتوفي ولم يكمل، وهذا التفسير كتاب عظيم، كل سفر



بحر لا ساحل له، ولا غرو فإنه صاحب الولاية العظمى، والصديقه الكبرى، فيما نعتقد وندين الله تعالى به....)، ١. هـ فتح الطيب ١٧٦/٢-١٧٧، شذرات الذهب ٣٣١/٧.

وشرح هذا يطول ويخرجنا عن المقام، وبالجمله فهو عندنا ثقة ومن تكلم فيه فلرأي رآه يتولى الله أمره، وهو في نظر مشايخنا ونظرنا ثقة فقد كان حجة ظاهرة وأية باهرة، ثم الجرح بالرأي ليس بشيء، فنستصحب الأصل ونزيد عليه علومه الزاخرة ونضم اليهما شهادات الأئمة الذين عظموه وفيهم كثيرون من الحفاظ والفقهاء، ونخلص إلى أنه ثقة، سيما وأنه أجل من أن يوثق، رضى الله عنه. وبعد: فهذه أهم النقاط التي أثارها المخالفون وقد اجبت عنها بدون تكلف.

ثم إن كل باحث وطالب للحقيقة بالخيار فمن حصلت عنده قناعة بالقطعة التي طبعتها من مصنف عبد الرزاق ووثق بها فهو وشأنه، ومن عارضها فهذا رأيه، ولا أجبر أحدا على الاستسلام لما رأيته صوابا، ولو كان عكس ذلك.

ويجدر بي قبل الختام أن أقول بأنني قد اجتهدت في طلب الصواب ولكل مجتهد نصيب فمن اجتهد وأخطأ فله أجر ومن اجتهد وأصاب فله أجران.

واسأل الله العلي القدير أن يوفقنا للصواب، وإني لذووب قبل هذا البيان في البحث المجرد عن قطع أخرى لذلك الجزء المفقود، وإني على

وشك العثور عليه بإذن الله تعالى، وليعلم أخى القارئ إن هذه النسخة أخرجتها إثر إراء للمكتبة الإسلامية واحتياج الباب لها وهي عندي بمثابة الحديث الضعيف الذي ليس في الباب غيره كما ذكرنا في المقدمة ولم يثبت لدي حتى هذه الساعة ما ادعاه المعترضون في تسرعهم في القول بوضعها دون نظر وتريث، ومثل هذه المسائل لا يجازف في إنكارها، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والتسرع بالتكثير والتضليل والتبذير والتكذيب ضمن مقاييس ظنية ظلم عظيم، وقد بينت لك أخى القارئ أن المعترض قد أثار الغبار في بيده لا قرار له فيها، ولو ثبت لي بالطريقة العلمية عدم صحة نسبة الجزء المحقق إلى عبد الرزاق لكنت أول المتبرنين منه.

كما إنني لم أرد بهذا الرد المراء واللجاج ولا التشنيع وبث البغضاء ولكني أردت الإصلاح

ما استطعت وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم هو حسبي ونعم النصير. وإني أشكر كل منتقد انتقادا علميا يفيدني فيه فكلنا طالب حق وباحث عن حقيقة ولكني أرفض السباب والتعسف والتحجر الذي عده ابن رجب الحنبلي وثنية فكرية.

### نتائج البحث:-

- ١- الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكبر الكبائر وقرر العلماء أن النفي مع وجود شيء من الصحة حرام



وكذلك تصحيح ما فيه شيء من الكذب حرام فلا يحل لي ولا لغيري القول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحل للمعترض أن يرمي إخوانه بالعظائم انتصاراً للمعتقد دون التثبت والأخذ بقاعدة صوابنا يحتمل الخطأ وخطأ غيرنا يحتمل الصواب.

2- قد اتهمني المعترض مع الدكتور محمود سعيد ممدوح بأننا وضعنا تلك النسخة المعنية وهذا باطل ما كنا نتوقعه من أقل الناس إيماناً فكيف بمن شرفه الله بعلم الحديث كما يدعي، ثم عارض المعترض نفسه ونفى نسبة الوضع لنا.

وخلاصة الأمر أن النسخة كما أسلفنا جلبت لنا من بلاد الأفغان واجتهدنا في إخراجها ليس إلا من باب إظهار العلم واحتياج الباب لأحاديث النسخة المفقودة للمكتبة الإسلامية كما ذكرنا.

3- إثبات نسبة الجزء المفقود لدي بحسب المعايير العلمية كنسبة النسخة النادرة وما أكثرها في تراثنا، وعندي كما ذكرت أن حال نسبتها كحال الحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره وللقارئ الكريم أن يأخذ ما اقتنع به ويترك ما لم يقتنع به

4- إذا ثبت لدي حسب المعايير العلمية التي تسقط بها النسخة فلن أتردد لحظة في بيان حالها فالسند دين والعلم يقين.

5- إن جميع ما أثاره المعترض محل نظر وتأويل كما بينته لا يثبت به سقوط النسخة لأن القول بالرد لا يقل خطورة عن الإثبات والإثبات أرجح لأن كفة النفي لم تتحقق بها شواهد الرد.

6- لم أتعرض في تحقيقي إلى إسناد من أسانيد النسخة المحققة من الجزء المفقود ما دام قد خرج الأئمة في كتبهم وذلك شرط أشرت إليه في مقدمة التحقيق فلماذا يتجاهل المعترض ما اشترطته ويهول المسألة دون التقيد بأصول النقد وهذا أمر مفضوح لا يجهله المبتدأ من طلبة العلم عوضاً عن الناقد!!!

7- أنصح المعترض أن لا يستبدل لهجة أهل العلم بالسباب والشتائم فالمؤمن أخو المؤمن لا يظلمه ولا يسلمه وأن يسامحني إذا ظهرت له بعض عبارات الشدة في الرد فإني لم أقصد النيل منه ولكن المقام يتطلبه.

8- أرجو من القارئ الكريم أن يعذرني إذا وقف على أخطاء في النسخة المطبوعة وعدم زيادة تحقيق في بعض النصوص وذلك لكثرة انشغالي ولطبيعة البشر فإن الإنسان ليس بمعصوم من الخطأ ولا من الزلل فقد حصل خلل في النسخة المطبوعة أثناء الطبع والحقنا المطبوعة بتصويبات مهمة فلتنظر.



9- أشكر المعترضين على ما أبدوه رغم غلظتهم على فائتهم قد وجهوني إلى البحث والتنقيب فعشت أياماً بين الكتب باحثاً ومحققاً ووفقنا الله للذود عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله ولي التوفيق.

10- قد أرسلنا رسلاً عدولاً إلى البلاد التي جلب منها المخطوط والتي يحتمل فيها الوقوف على الأصول وقد التقيت مع جالب النسخة وأخذت منه بخطه طريقة جلب النسخة (وهي مرفقة وستتبع تقريراً وافياً عن النسخة من علماء الأفغان) وأرسلت رسلاً للتحقق من تعهده وسأبث ما يتحصل لدي عبر الموقع، حرصاً مني على الدقة في الأمانة العلمية، والله ولي التوفيق.

#### نموذج رقم (4)

وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد  
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين





١ - نموذج رقم ( 3 )

مكتبة عبد الله بن عباس

لجنة إدارة المكتبة

رقم الكتاب

رقم السجل

## جمهرة الإسلام ذات النثر والنظام

تأليف

الشيخ

أمين الدولة أبي الغمام مسلم بن محمد

(المتوفى بعد سنة ٦٦٦ للهجرة)

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

معهد تراث العلوم العربية والإسلامية  
في إطار جامعة فرانكفورت - جمهورية ألمانيا الاتحادية

باب يسز ولا عسر وحر  
باب يسز ولا عسر وحر  
باب يسز ولا عسر وحر

بسم الله الرحمن الرحيم

باب في تخليق نور محمد صلى الله عليه وسلم • عبد الزراق عن باب  
معمر عن الزهرى عن السائب بن زيد قال إن الله تعالى خلق شجرة و  
لها أربعة أعصان فساها شجرة اليقين ثم خلق نور محمد صلى الله عليه وسلم  
وسار في حجاب من دق بيضاء مثله كمثل الطاووس ووضعها  
على تلك الشجرة فسبح عليها مقدار سبعين ألف سنة ثم خلق  
سراة الحياة ووضعها باستقباله فلما نظر الطاووس فيها رأى صورة  
أحسن صورة وأزهر هيئة فاستحق من الله فسيح خمس مرات فصعد  
عليها تلك السجدات فرضا مؤقنا فامر الله تعالى بخمس صلوات  
على محمد صلى الله عليه وسلم وأمنه والله تعالى نظر إلى ذلك  
النور فغرق حياء من الله تعالى فمن عرف رأسه خلق للثنية  
ومن عرف وجهه خلق العرش والكبرسي والروح والقلم والشمس  
والقمر والحجاب والكواكب وما كان في السماء ومن عرف صدره  
خلق الأنبياء والرسل والعلماء والشهداء والصالحين ومن عرف

حاجبيه



ج - نموذج رقم ( 3 )

## الجزء السابع والعشرون

٤٤٤٦

والله اعلم  
بما فيه  
الخير  
والله اعلم  
بما فيه  
الخير  
والله اعلم  
بما فيه  
الخير



صفحة تابعة لكتاب جامع السعدي في العقائد  
والفرائض

٣٧٩

والله اعلم  
بما فيه  
الخير  
والله اعلم  
بما فيه  
الخير

ب - نموذج رقم ( 3 )







الأول نال الجعري فأقدم على ذلك إحد عشر سنة وعشرة وأربعة عشر سنة وعشرة  
أعطاه من الجعري ومن حوله وقوته وأعطاه على حوله وقوته وقوته وقوته وقوته  
لغة إنسانه وأعطاه في سنة الفراء مناعه والسنة التي الفاءات واللائق الفاءات  
بغيره إليه

تم كتابت هذه الرسالة  
ذات الحوزة النظام من سنة وعشرة  
تأليف من الجعري من سنة الفاءات واللائق الفاءات  
وكان الفراء من سنة الفاءات واللائق الفاءات  
من سنة الفاءات واللائق الفاءات  
على أنها أصل الفاءات واللائق الفاءات

١ - نموذج رقم ( 3 )

وسيلة على الجعري من سنة الفاءات واللائق الفاءات

لأحد  
فأقدم على ذلك إحد عشر سنة وعشرة وأربعة عشر سنة وعشرة  
أعطاه من الجعري ومن حوله وقوته وأعطاه على حوله وقوته وقوته وقوته وقوته  
لغة إنسانه وأعطاه في سنة الفراء مناعه والسنة التي الفاءات واللائق الفاءات  
بغيره إليه  
فأقدم على ذلك إحد عشر سنة وعشرة وأربعة عشر سنة وعشرة  
أعطاه من الجعري ومن حوله وقوته وأعطاه على حوله وقوته وقوته وقوته وقوته  
لغة إنسانه وأعطاه في سنة الفراء مناعه والسنة التي الفاءات واللائق الفاءات  
بغيره إليه

تابع ١ - نموذج رقم ( 3 )

حيثما يشاء بغيره

الجزء الأول من جملة الإسلام

ذات الشريعة والنظام

تأليف من الجعري من سنة الفاءات واللائق الفاءات  
ذات الشريعة والنظام  
من سنة الفاءات واللائق الفاءات

- الكتاب الأول في المدح
- الكتاب الثاني في الفراء
- الكتاب الثالث في الفاءات
- الكتاب الرابع في الفاءات
- الكتاب الخامس في الفاءات
- الكتاب السادس في الفاءات
- الكتاب السابع في الفاءات
- الكتاب الثامن في الفاءات

فأقدم على ذلك إحد عشر سنة وعشرة وأربعة عشر سنة وعشرة  
أعطاه من الجعري ومن حوله وقوته وأعطاه على حوله وقوته وقوته وقوته وقوته  
لغة إنسانه وأعطاه في سنة الفراء مناعه والسنة التي الفاءات واللائق الفاءات  
بغيره إليه

أحد عشر سنة وعشرة وأربعة عشر سنة وعشرة  
أعطاه من الجعري ومن حوله وقوته وأعطاه على حوله وقوته وقوته وقوته وقوته  
لغة إنسانه وأعطاه في سنة الفراء مناعه والسنة التي الفاءات واللائق الفاءات  
بغيره إليه

الكتاب الأول في المدح  
الكتاب الثاني في الفراء  
الكتاب الثالث في الفاءات  
الكتاب الرابع في الفاءات  
الكتاب الخامس في الفاءات  
الكتاب السادس في الفاءات  
الكتاب السابع في الفاءات  
الكتاب الثامن في الفاءات



ب- نموذج رقم ( 3 )



## ج- نموذج رقم - ١ -

معرفة علوم الحديث

١٠٤

كان شعبة يرى أحاديث أبي سفيان عن جابر إنما هو كتاب سليمان البكري، قال قلت لعبد الرحمن: سمعته من شعبة؟ قال: أو بلغني عنه.

سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن نعيم يقول سمعت أبا قلابة بن الرقاشي يقول سمعت علي بن عبد الله يقول شعبة أعلم الناس بحديث قتادة ما سمع مما لم يسمع.

قال أبو عبد الله: ففى هذه الأئمة المذكورين بالتدليس من التابعين جماعة وأتباعهم غير أنى لم أذكرهم فإن غرضهم من ذكر الرواية أن يدعوا إلى الله عز وجل فكانوا يقولون: قال فلان لبعض الصعابة: فأنا غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة. وأما الحسن الثاني من المدلسين فقوم يدلسون الحديث فيقولون: قال فلان، فإذا وقع اليهم من ينقروا عن سماعتهم وبلغ وراجعهم ذكروا فيه سماعتهم.

أخبرني قاضي القضاة محمد بن صالح الهاشمي قال ثنا أبو جعفر المستنبي قال ثنا علي بن عبد الله المديني قال قال أبي ثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معتمر بن سليمان التيمي قال جئت إلى رباح بن زيد فأمل علي كتاب ابن طائس، فلما فرغت قلت: سمعته من معتمر؟ قال: لا ولكن أخرج إلى معتمر كتاباً فدفعه إلى: قال:

وحدثنا أبي قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سألت سفيان عن حديث إبراهيم بن عتبة في الرضاع فقال: لم أسمع، حدثني معمر عنه.

قال أبي وسمعت يحيى يقول كان هشام بن عروة يحدث عن أبيه عن عائشة قالت: ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين وما ضرب بسده شيئاً قط - الحديث. قال يحيى فلما سأله قال أخبرني أبي عن عائشة قالت: ما خير

(١) خ، ش، صف: «قال الحاكم». (٢) خ، ش، صف: «هؤلاء».

(٣) بالأصل: «راجعهم» وسياق الكلام يقتضي: «راجعهم» كما جاء في ط، خ، ش وصف.

(٤) خ، ش، صف: «علي بن عبد الله بن علي بن المديني». (٥) خ، ش، صف:

«معتمر بن التيمي». (٦) خ، ش، صف: «حدثني معمر».



ج. نمونہ رقم ( 3 )

فانما هي التي تسمى بالتي هي اولى

الرقم العام ..... ١٠٦٩٠٢٠٠٠

الرقم القياسي .....  
العدد ..... ١٠٠٠

مسالك الأَبصار  
في ممالك الأَمْصار

داليف

ابن فضل الله العمري

شہاب الدین احمد بن یحییٰ

التعليق ٧١٩ هـ

السفر السابع والعشرون

المجلد ١٠

فواد سرگین

بالتعاون مع

علاء الدين جو خوشا، ايکھارو نوپارو

١٣٩٠ هـ - ١٩٨٩ م

معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية

في إطار جامعة فرانكفورت - ألمانيا الاتحادية

14

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا لَهُ


2/2/1911  
2/2/1911

U.S. DEPARTMENT OF THE INTERIOR  
BUREAU OF LAND MANAGEMENT  
WASH. D.C. 20246

برای این که

卷之五

17



ON

1770-1771

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

81401  
C201

2

100